شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

من فجّر العراق يوم الخميس؟

ما حدث يوم الخميس الأخير في ١٩ منطقة من مناطق البلاد المختلفة ليس مجرد "خروقات أمنية"، بحسب التعبير المعتاد لمسؤولي الأجهزة الأمنية الكبار الساعين دائماً إلى التهوين من شأن التفجيرات الإرهابية لتفادي التبعات التي يُفترض أن يتحملوها هم وكبار السياسيين باعتبارهم مسؤولين مسؤولية كاملة عن أمن البلاد واستقرارها.

ما حدث يوم الخميس مجزرة كبيرة أخرى أُزهقت فيها العشرات من الأرواح البريئة فترمّلت زوجات وتَيتّم بنون وبنات وفُجعت أمهات وآباء وأخوات وأخوة وأحبة غيرهم وزملاء وأصدقاء، وتقطعت أوصال مئات آخرين أو اخترقتهم الشظايا الحامية، وألحقوا بجيش المعوّقين والجرحى الذين بعد أسبوع او أسبوعين ستنساهم الدولة ويتغافل عنهم مسؤولوها المنصرفون الى صراعاتهم والمشغولون بمؤامراتهم من أجل المال والسلطة والنفوذ.

ما حدث الخميس هو الآخر اختراق أمني وسياسي من العيار الثقيل الذي لو حدث ما يعادل ربعه أو أقل في بلاد أخرى لاستقال خمسة أو ستة من كبار جنرالات الداخلية والدفاع والاستخبارات، بل الحكومة كلها. وهو يُقدم دليلاً على أن النخبة الحاكمة على اختلاف كتلها وائتلافاتها، وبخاصة التحالف الوطني وائتلاف العراقية وائتلاف الكردستانية، غير جديرة بإدارة البلاد. إنها مُنتجة مشاكل وأزمات وليس بوسعها أن تكون مُنتجة حلول. ولو كان لدى أفراد هذه النخبة أدنى حد من الغيرة الوطنية لقدّموا استقالاتهم الى الشعب الذي وضع ثقته فيهم وانتدبهم الى البرلمان لتغيير أحواله البائسة وتحسين ظروف حياته الصعبة، فخيبوا آماله ودمّروا روح الأمل فيه، بسبب أنانيتهم وجشعهم وطمعهم ورعونتهم وجهلهم.

من الصعب جدا أن نتقبل إعلانات المراجع الأمنية والسياسية (الحاكمة) بأن الذي حدث يوم الخميس يقف خلفه تنظيم القاعدة أو فلول النظام السابق، فهذه المراجع هي من أعلن وكرر الإعلان الأسابيع الأخيرة بأن تنظيم القاعدة انهزم شرّ هزيمة وأخذ ينقل عناصره إلى سوريا، وأن فلول النظام السابق أصبحت شذر مذر بعد الاعتقالات الأخيرة وانصراف النظام السوري مصدر دعمهم الرئيس إلى الدفاع عن نفسه ضد انتفاضة الشعب السوري.

وما حدث الخميس لا بد أن يكون من تدبير تنظيم كبير للغاية يعمل على مستوى دولة لكي يُخطط ويُنفذ بكل يُسر ٢٢ تفجيراً في ١٩ منطقة، ٨ منها في العاصمة، دفعة واحدة في اليوم نفسه، بل في الساعة ذاتها تقريباً. وهذه ليست المرة الأولى التي تحدث فيها سلسلة تفجيرات دامية متزامنة في يوم الخميس بالذات، بل انها قد تكون المرة الخامسة أو السادسة. عودوا الى الأرشيف لتتأكدوا.

عندما كان نظام صدام في ذروة جبروته وطغيانه واستهتاره في الثمانينات لم يستطع سوى تدبير تفجيرين أو ثلاثة في سوريا التي كان صدام في غاية العداء لنظامها. فكيف يتأتى لتنظيم لا يملك إمكانيات دولة أن يفرض أجندته بهذه السهولة على ما يُفترض انها دولة تُنفق نحو ١٥ مليار دولار على الأمن سنوياً؟

هل تنظيم القاعدة وفلول نظام صدام أقوى من دولتنا ؟ أم أن ما حدث يوم الخميس وسواه من الأيام دبرته أو تواطأت فيه جهة أو جهات في دولتنا في إطار الصراع الوحشي بين القوى التي تتألف منها النخبة الحاكمة من أجل المال والسلطة والنفوذ؟

نعم، هي أسئلة تشير بالاتهام إلى النخبة الحاكمة بكل قواها إلى أن تثبت بالأدلة القاطعة أنها بريئة.

طالباني: نرغب بتوطيد أفضل العلاقات مع الكويت

طالباني

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني، أمس الجمعة، رغبة العراق في توطيد العلاقات مع الكويت والنأي بها عن كل "شائبة"، ودعا إلى تطويرها في سائر المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مشددا على العمل لإشاعة "المناخ الأخوي" وتوثيق "الروابط الأخوية".

وهنأ طالباني في برقية بعث بها إلى أمير دولة الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح بمناسبة العيد الوطني لبلاده، مهنئا فيها الكويت حكومة وشعبا "، في ذكرى العيد الوطني الكويتي، وقال "باسمي شخصياً ونيابة عن الشعب العراقي نؤكد رغبتنا الصادقة في توطيد العلاقات الأخوية بين بلدينا والنأي بها عن كل شائبة".

ودعا طالباني إلى "تطوير العلاقات بين البلدين في سائر المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية"، مشددا على ضرورة "العمل لإشاعة المناخ الأخوي وتوثيق الروابط الأخوية بين شعبينا لما فيه خير الشعبين الكويتي والعراقي".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد التقى، في (١٤ شباط الحالي)، بالسفير الكويتي في بغداد واتفقا على زيارة الأول الكويت قبل انعقاد القمة العربية، فيما نقل المؤمن رغبة الكويت بتطوير العلاقات كافة مع العراق.

العراقيون والنواب .. والسيارات المصفحة

في الوقت الذي تتمزق فيه أجساد العراقيين وتتحول اشلاء ، بفعل الهجمات الارهابية التي تريد ان توقف حركة الحياة ، بشتى الوسائل ، والضحايا اطفال ونساء وشيوخ ، وعمال يبحثون عن رزقهم يومهم ، حتى اصبحت ايام الاسبوع دامية كلها ، ابتداء من السبت ، وانتهاء بالخميس ، واعتقد أننا سنذهب الى الشهور ، لأننا استنفدنا كل ايام الاسبوع

□ بغداد / ماجد طوفان

وعلى الرغم من هذه المشاهد المروعة ، التي يتعاطف معها حتى من يعيش على الطرف الاخر من الكرة الأرضية ، نرى ان اعضاء مجلس النواب الذين انتخبهم هؤلاء الذين يموتون بشكل يومي ، يركضون بشكل لا يضاهيه أبرز العدائين في العالم نحو الحصول والوصول الى اكثر قدر ممكن من المغانم والمكاسب ، التي اصبحت الآن لا تعد ولا تحصى ، وآخر اشكال تنافسهم المنافعي هي تخصيص سيارة مصفحة لكل نائب ، والتي خصص لها نوابنا الأشاوس في جلسة يوم الخميس الماضي مبلغ ٥٠ مليون دولار ، وهنا يحق لنا ان نتساءل ، ألا يكفي السادة ممثلي الشعب ما عندهم من سيارات مصفحة حتى يزيدوها واحدة اخرى ؟ السادة النواب محصنون من اخمص اقدامهم الى هامات رؤوسهم !! وهل حياتهم افضل من حياة العراقيين الذين يقدمون القرابين اليومية ؟ وهل شاهدنا احد هؤلاء النواب يتمشى في شوارع بغداد التي اصبحت حسب التقارير العالمية أسوء مدينة في العالم !! السادة النواب لا نراهم الا من خلال شاشات التلفاز ، وهم يتصارعون فيما بينهم على المكاسب ، فما حاجتهم اذن لهذه المصفحات اذا كانوا يعيشون بواد آخر لا ينتمي بأي حال من الاحوال الى الواقع العراقي المر ، وحتى لا يفوتنا شيء آخر، فإن هناك قسما من نوابنا اخذ لا تعجبه السكنى هنا في بلده ، فأصبح مقيما وبشكل اشبه بالدائمي في العواصم العربية والاجنبية ، فبيروت وعمان والقاهرة ولندن وباريس اصبحت هي الاماكن المفضلة لديهم ، اعتقد انهم سيذهبون بسياراتهم المصفحة الى هناك !! قبل ايام قليلة نشرت الحكومة الايطالية رواتب وزرائها على موقع الحكومة ، وبسبب كثرة الداخلين على الموقع فقد تعطل ، ماذا لو نشرت الحكومة العراقية ومجلس النواب رواتب وامتيازات الوزراء واعضاء مجلس النواب على موقعيهما !! اعتقد وقبل ان نصاب بالشلل التام من حجم تلك الامتيازات ، ستصاب المواقع بحالة من الهستريا التي تجعلها تقدم على الانتحار !! رفقا بالناس أيها الساسة ، لقد استأثرتم فأسأتم الأثرة ، والى الآن الشعب لم يصل إلى الجزع !! لقد صرحت المرجعية برأيها في موضوع السيارات المصفحة يوم امس "أن المشاكل التي تعصف بالبلد تحتاج من اعضاء البرلمان إلى تشريع قانون لحماية كل الناس ونائب الشعب يجب ان يفكر بالشعب قبل نفسه فإذا عم الأمن على الشعب سيكون النائب في أمان " ، واعتقد أن هذا الكلام واضح ، ولا يحتاج الى شرح ، ولكن يبدو ان نوابنا يحتاجون الى ان ندخل هذا الكلام الى عقولهم بطريقة قسرية مادام فهمهم عصيا على الاستيعاب ، ايها السادة انتم جزء من الشعب ، وعليكم ان تشرعوا القوانين التي تحمي هذا المواطن ، وبالتالي فإن ضمان أمنكم سيصبح تحصيل حاصل ، اما اذا كنتم تفكرون بأنكم مواطنون من الدرجة الاولى ، والاخرون من الدرجة العاشرة ، فاننا نشد على ايديكم، وعليكم ان تنتهزوا هذه الفرصة ، التي جاءت بكم الى السلطة ، وأن تحلبوا أموال الشعب حلبا ، فهي وكما يقول الشاعر العظيم الجواهري :

ما تشاؤون فاصنعوا فرصة لا تضيع .

عجلات حماية المسؤولين المصفحة.. (أرشيف)

الحكومة تدمج ٣ مشاريع للخروج بقانون موحّد للمحافظات

□ بغداد / المدى

طورهان المفتي

كشف مجلس الوزراء عن مقترح طرحه على مجلس النواب يتضمن دمج ثلاثة قوانين تخص المحافظات للخروج بقانون موحد، مبينا في الوقت ذاته أن النقاشات بشأن تعديلات قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وصلت إلى مراحلها الأخيرة.

يأتي ذلك في وقت انتقد نائب عن محافظة الأنبار الأطراف السياسية في محافظته التي ترفض إعلانها إقليما وقال أنهم لا يمثلون الحكومة.

ويسعى مجلس الوزراء من خلال مقترحه الجديد إلى الخروج من أزمة المطالبة بالأقاليم، وقال عضو المجلس ووزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي لوكالة كردستان للانباء إن "الحكومة لديها ثلاثة قوانين هي تعديل قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨، وتعديل قانون ٣٦ بنسختيه الخاص بمجالس المحافظات والاقضية والنواحي إضافة إلى مقترح قانون التفويض الخاص بين الوزارات والحكومات المحلية".

واوضح المفتي أن "هناك دراسة عن إمكانية دمج القوانين الثلاثة والخروج بقانون موحد"، مبينا أن "وجهة نظر الحكومة تؤيد الإجراء الأسرع للتطبيق".

وبين المفتي أن "الحكومة توصلت مع مجلس النواب إلى مراحل أخيرة في دمج تعديلات الحكومية على قانون ٢١ مع تعديلات مجلس النواب للخروج بنسخة من القانون المعدل قريباً".

وكانت الحكومة قد كشفت في وقت سابق أنها طالبت مجلس النواب بالتريث في مناقشة أو إقرار أية مسودة لقانون ٢١ لغاية إحالة مسودة الحكومة إلى المجلس على أن يصار إلى دمجها مع باقي المسودات أو إقرارها.

ويشكو العديد من مجالس المحافظات التقييد الذي تفرضه الحكومة الاتحادية إلى جانب تعطيل القانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الذي منحها صلاحيات واسعة.

وليس بعيدا عن ملف المحافظات ، أكد النائب عن القامة العراقية احمد العلواني أن الذين اعترضوا على إقليم الأنبار نسبة لا قيمة لها وهي جهات لها ارتباط ببغداد ، وتحاول فرض أجندتها في المحافظة "بحسب تعبيره.

وقال العلواني في تصريحات صحفية أمس أن " الذين ذهبوا إلى رئيس الوزراء المالكي وقدموا أنفسهم على أنهم وجهاء وشيوخ الأنبار وأعلنوا اعتراضهم على إقامة إقليم الأنبار هم ليسوا شيوخاً ولا يمثلون أحدا "، مؤكدا أن " القسم الأكبر منهم هم منتسبون في الشرطة والقسم الثاني لا ينتمون إلى عشائر الانبار ".

واضاف إن " هناك جهات تحاول أن تضفي عليهم الشرعية بأنهم يمثلون محافظة الأنبار "، مبينا أن " الشارع الأنباري هو الذي سيحكم وصندوق الاستفتاء سيكون له الرأي الفصل ".

وتابع النائب عن محافظة الانبار " من كان معترضا على إقامة إقليم الانبار من وجهاء وشيوخ المحافظة فقد عقدنا لقاءات وندوات معهم وقمنا بتوضيح موضوع الاقليم ووجدنا استجابة قوية منهم " ، مشيرا إلى أن " الحملة الإعلامية المغرضة شوهت صورة هذا المشروع ووصفته بأنه انفصال عن العراق وهو العكس من ذلك".

الشلاه لـ(المدى): إن لم يقل خيراً فليصمت

علاوي يهدّد الفرقاء بنشر غسيل الأزمة في قمّة العرب

□ بغداد / المدى

هدد زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، امس الجمعة، بأنه في حال عدم حل الأزمة السياسية "حالا" فإن قائمته ستكون مجبرة على تقديم مذكرة إلى الجامعة العربية بعرض ملف الأزمة السياسية في العراق في القمة المقبلة لمعالجتها كما تعالج الأزمات في دول عربية أخرى، مؤكدا أن العراقية لا تريد ان يتم استغلال المؤتمر الوطني كجسر لتأمين استضافة القمة فحسب من دون معالجة المشاكل الداخلية.

غير ان ائتلاف دولة القانون اعرب عن سخطه من تصريحات علاوي، وقال انها تأتي متعارضة مع وفده المفاوض، مطالبا إياه بـ"التكلم خيرا او الصمت وعدم التأثير على سير المفاوضات بين الكتل السياسية".

واعلنت القائمة العراقية تأجيل الاجتماع الخامس للجنة التحضيرية المخصصة لاعداد جدول اعمال ومبادئ المؤتمر الوطني بسبب الانشغال بالتصويت على الموازنة العامة التي اقرها البرلمان اول من امس، وأكدت ان ممثلي الكتل سيواصلون اللقاء منتصف الأسبوع الحالي.

وقال علاوي في مقابلة اجراها معه راديو سوا أمس، "لدينا أزمة تخص نائب رئيس جمهورية ونائب رئيس الوزراء وإشكاليات في الحكومة بالإضافة إلى الإخفاقات الأمنية واعتقالات وتهميش وإقصاء واسع وتغييب في السجون العراقية"، وأضاف "يجب أن تحل هذه الأزمات حالا وبخلاف ذلك نعتزم تقديم مذكرة إلى القمة العربية نشير فيها بوضوح إلى الأزمة في العراق".

وتابع علاوي إن "عدم انعقاد مؤتمر الحوار الوطني او فشله في حل الأزمة السياسية العراقية قبل القمة العربية المقرر عقدها في بغداد في نهاية آذار المقبل "سيجبر قادة العراقية على عرض هذا الملف على الجامعة العربية في قمتها المقبلة"، مبينا أن "العراقية لا تريد أن يكون الحوار الوطني المطروح حاليا لحل الأزمة في بغداد جسرا يتم من خلاله عبور مرحلة استضافة القمة العربية المقبلة فحسب".

وشدد علاوي على انه "في حال فشل المؤتمر الوطني فإننا سنطلب من الجامعة العربية مواجهة الأزمة السياسية في بغداد كما واجهتها وتواجهها في أقطار عربية أخرى"، مشددا على أن "الأزمة السياسية والأمنية في العراق قائمة حالياً وبالتالي يجب حلها الآن".

وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري أعلن، في الأول من شباط ٢٠١٢، أن القمة العربية المقبلة ستعقد في بغداد في (٢٩ آذار المقبل)، مؤكداً أن الحكومة جادة في توفير الأمن للقادة والرؤساء المشاركين في القمة، فيما اعتبر نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي أن العراق قادر على إنجاح القمة العربية، وأنه مقبل على مرحلة سيترأس خلالها العمل العربي.

وأعلن مكتب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، أمس الأول أن مبعوثي العراق للزعماء العرب توجهوا اعتباراً من أمس الجمعة لإيصال الدعوات الرسمية لحضور القمة العربية المزمع تنظيمها في العاصمة بغداد نهاية شهر آذار المقبل.

قمة سابقة.. (أرشيف)

بالمقابل أبدى ائتلاف دولة القانون استغرابا من تصريحات علاوي، ودعاه إلى احترام القضاء وتسليم الهاشمي أو طرده من قائمته.

وقال علي الشلاه في تصريح لـ(المدى) أمس "ان علاوي ينحدر خطابه يوما بعد آخر نحو إدخال الشأن الداخلي ضمن اجندة أجنبية، وكأنه لا يستطيع التحرك بحرية دون رعاية سعودية او قطرية ، على حد تعبيره.

وتمنى الشلاه من علاوي "التحدث خيرا او ان يصمت لأنه لم يعد يميز بين مصلحة العراق ومصالحه الشخصية"، مشددا على ان العراق من اكثر الدول استقرارا لان سيادته بيد أبنائه وعلى علاوي تسليم طارق الهاشمي الى العدالة كي يثبت عراقيته".

واضاف "ان الهاشمي المطلوب بالإرهاب جزء من القائمة العراقية وبالتالي على زعيمها اختيار أحد الأمرين تسليمه أو طرده منها".

وأردف النائب عن دولة القانون "عدنا لا نميز بين ما يأتي به زعيم العراقية ووفده المفاوض في الحوارات، فهو يتكلم عن ترد سياسي وكأنه بعيد عن المشهد العراقي، في حين يؤكد وفده على ان الاجواء بدت ايجابية وأن الوضع وصل الى مرحلة الانفراج ومن الممكن ادارة البلد بالشراكة الوطنية".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون